الأمم المتحدة
S/AC.49/2017/34
مجلس الأمن
Distr.: General
16 March 2017
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

ووفقا للفقرة ٣٦ من قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦)، تتشرف البعثة الدائمة بأن ترفق طيه تقرير التنفيذ الوطني عن التدابير التي اتخذتها مصر عملا بالقرار الآنف الذكر (انظر المرفق).

050417 040417 17-05243 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تقرير التنفيذ الوطني للقرار رقم ٢٣٢١ (٢٠١٦) حول عقوبات كوريا الشمالية

بالإشارة إلى الفقرة رقم ٣٦ من قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦) التي دعا فيها المجلس جميع الدول إلى أن تقدم تقريراً إلى المجلس عن التدابير التي اتخذتها من أجل التنفيذ الفعلي لأحكام القرار، تتشرف حكومة جمهورية مصر العربية بالتأكيد على أنها قد أحيطت علما بالفقرة المذكورة، وأبلغت جميع الوزارات المعنية ومؤسسات الدولة بالأحكام الواردة فيها بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ شروط وأحكام القرار. وقامت السلطات المصرية بالفعل باتخاذ التدابير اللازمة بشأن تنفيذ شروط وأحكام القرار، متى انطبقت على أي من الاستفسارات والإخطارات التي وردت إليها في هذا الشأن.

وفي إطار جهود حكومة جمهورية مصر العربية ذات الصلة باتخاذ ما يلزم من التدابير تنفيذاً لقرارات عقوبات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن موضوعات العقوبات، فقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، بإنشاء ”اللجنة الوطنية التنسيقية المعنية بتطبيق عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“، وذلك بعضوية الوزارات والهيئات الوطنية المعنية، التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية واستثنائية كلما دعت الضرورة، باعتبارها جهة لتنسيق السياسات والجهود الحكومية في مجال عقوبات مجلس الأمن.

وقد عقدت اللجنة الوطنية العامة واللجنة الوطنية الفرعية المعنية بعقوبات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اجتماعاتها في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما اتخذت الجهات المشاركة في اللجنة الفرعية عدداً من القرارات الخاصة بتدقيق ومراجعة أية معاملات تجارية أو استثمارية يكون أفراد أو كيانات تابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية طرفا فيها، فضلا عن إصدار السيد رئيس مجلس الوزراء لتوجيهات بهذا المضمون.